

مدير «الجزيرة» ضحى عي

الوقائع الغربية في صعود وضاح خنفر

الأرض تهتز تحت قدمي الرجل القوي في المحطة القطرية، بعد المعلومات التي كشفتها «ويكيليكس». من هو هذا الإعلامي الذي حقق صعوداً سريعاً، وكسب حماية أمير قطر، وكثيراً من الأعداء؟

إلياس مهدي

شظايا ويكيليكس تصيب وضاح خنفر؛ الرجل الذي برهن عن قدرة خارقة على تحدي خصومه، ومواجهة الضغوط السياسية، يواجه اليوم تهمة موثقة يصعب تكذيبها أو الشك في مصدرها. إنها وثائق «ويكيليكس» التي كشفت أخيراً عن وجود تعاون وثيق بين المدير العام لقناة «الجزيرة» ووكالة الاستخبارات العسكرية الأميركية DIA، وعن تلقي الإعلامي الفلسطيني تقارير شهرية من الوكالة عن أداء «الجزيرة» في تغطية الأحداث المرتبطة بأمريكا ومصالحها (راجع المقال أدناه).

إذا وصلت وثائق «ويكيليكس» شخصياً إلى الرجل القوي في «الجزيرة»، وما هو يقف في مواجهة «فضيحة» قد لا يتمكن من حلها بدبلوماسية المعهودة. وإن كان الإعلامي المعروف قد امتنع حتى الساعة عن الرد على ما نشره موقع جوليان أسانج، فإن كثيرين يتوقعون صدور بيان أو تعليق أو تسريب لخنفر قريباً، رغم أن الرجل نادراً ما يعلق على كل ما يطاوله من أخبار أو اتهامات، لكن هذه المرة، جاءت وثائق «ويكيليكس» لتبرز ربما جانباً من سر صعود خنفر وتدرجه السريع في «الجزيرة».

يعود تاريخ الوثائق المنشورة إلى 20 تشرين الأول (أكتوبر) 2005، وتكشفت عن تعاون وتنسيق دوريين بين وكالة الاستخبارات العسكرية والمدير العام لـ «الجزيرة» من خلال مسؤولية الشؤون العامة الأميركية. وخلال اللقاءات بين الطرفين، تعهد خنفر بتعديل الأخبار التي تزج الحكومة الأميركية أو حذفها تماماً. وبينما اعتصمت قناة «الراي والرأي الآخر» بالصمت، من دون خروج أي ناطق رسمي باسمها يوضح حقيقة المسألة، ينتظر الجميع ما سيقوله خنفر في أقرب فرصة للدفاع عن نفسه، مستائلين إن كان سيخرج هذه المرة أيضاً منتصراً

من معركة الجديدة. معركة ستكون لا شك الأصعب في مسيرة هذا الإعلامي الفلسطيني المحسوب على الخط «الإسلامي». كيف لا، وهو يواجه تهمة موثقة، سربها موقع «ويكيليكس»، الذي دافع خنفر نفسه عنه وعن صدقيته في السابق، بل كان من السناقين إلى نشر تسريباته على الشاشة القطرية.

وضاح خنفر المولود عام 1968 في قرية الرامة (جنوب غرب جنين في فلسطين)، تمتلئ سيرته بالتحديات والمواقف التي جعلته رجلاً طموحاً، فنجح في الوصول إلى أعلى منصب في هرم أكبر فضائية عربية عام 2003، أي بعد ست سنوات فقط على التحاقه بها مراسلاً صحافياً عام 1997.

بداية غامضة

لا بد من العودة إلى بدايات وضاح خنفر في «الجزيرة» لفهم حقيقة المآزق الذي يمر به حالياً الإعلامي المثير للجدل. تخرّج خنفر من كلية الهندسة في «الجامعة الأردنية» عام 1990، والتحق بعدها بقسم الفلسفة في كلية الآداب، ثم أكمل دراسته في العلاقات الدولية في جنوب أفريقيا. التحق بالفضائية القطرية صحافياً في قسم الرياضة، ليجد نفسه لاحقاً في قسم المراسلين في القناة الإخبارية، حيث عمل مراسلاً من جنوب أفريقيا لتغطية الأحداث في القارة السمراء. ثم وصل إلى الهند لتغطية تداعيات الحرب على أفغانستان بعد أحداث 11 أيلول (سبتمبر) 2001. لاحقاً التحق بزميله تيسير علوني في أفغانستان بعد سقوط «حركة طالبان» وقصف مكتب «الجزيرة» في كابول، حيث عمل مراسلاً للقناة طيلة خمسة أشهر.

ومن أفغانستان إلى العراق، قام خنفر بتغطية أخبار العمليات العسكرية للاحتلال الأميركي في مختلف محافظات بلاد الرافدين، قبل أن يتسلم إدارة مكتب «الجزيرة» في بغداد. وكانت هذه المرحلة تحدياً هي نقطة التحول في مسيرته الإعلامية، فانتقل بعدها من مراسل ميداني إلى إدارة شؤون القناة الإخبارية في الدوحة عام 2003. وفي شباط (فبراير) من عام 2006، عين مديراً عاماً لـ «شبكة الجزيرة»، التي تضم مختلف القنوات والمؤسسات التابعة لـ «الجزيرة»، بما فيها القنوات الإخباريات العربية

والإنكليزية، و«الجزيرة الوثائقية» والقنوات الرياضية. أما السرّ الحقيقي لهذه النقلة السريعة من العمل الميداني إلى مكاتب الإدارة، فيبقى لغزاً لا يعرف تفاصيله سوى خنفر نفسه، والجهات القطرية التي قرّرت نقله إلى مكاتب الدوحة... وإن كان بعضهم يؤكد أن أمير دولة قطر حمد بن خليفة آل ثاني اختاره شخصياً خلفاً للقطري جاسم العلي. وقد مثل تعيين خنفر مفاجأة مدوية في كواليس القناة الإخبارية، لم يتوقعها عدد كبير من زملائه، الذين لم يروا فيه الرجل المناسب، بسبب تجربته الغتية التي لم تتعد سنة أعوام، ووجود أسماء كبيرة من مؤسسي القناة كانت تستحق هذا المنصب. أما الأهم، فهو أن هذا القرار أثار حفيظة بعض القطريين، ممن لم يهضموا فكرة تعيين مدير فلسطيني للقناة، بدلاً من إعلامي قطري.

خنفر، الذي يقول بعضهم إنه يتقاضى راتباً خيالياً، حصد الكثير من الألقاب، أبرزها تصنيفه في المرتبة الثامنة بين أكثر الشخصيات العربية تأثيراً في العالم العربي عام 2008، وفق مجلة «أرابيان بزنس»، والمرتبة الأولى بين الإعلاميين العرب. وفي 2010، حل في المرتبة السادسة ضمن أقوى عشر شخصيات عربية، وفق تصنيف مجلة «فوربس». لعل كل ما سبق دفع كتاباً وصحافيين قطريين إلى شن حملة انتقادات ضد خنفر في الصحف المحلية، متهمين إياه بإقصاء الكوادر القطرية. في المقابل، يروي بعض الإعلاميين في «الجزيرة» أن الإعلامي الفلسطيني حاول كسب ثقة زملائه في بداياته. ويُنسب إليه بعضهم الفضل في ترقية عدد من الصحافيين الذين كانوا يشعرون بالتهميش، قائلين إنه دافع عنهم لرفع رواتبهم، وعيم الاستفادة من العلاقات الخاصة،



أحاط نفسه
بمستشارين
ومساعدين مشهورين
بمبولهم الإسلامية



بعدما كانت حكرًا على بعض المذيعين النجوم. وضاح خنفر الذي ينسب إليه بعضهم أيضاً أنه جاء حاملاً أفكاراً تغييرية في السياسة التحريرية للقناة، ودافع عن حقوق المراسلين الميدانيين، واجه في المقابل موجة انتقادات «صامتة» من داخل المحطة، وخصوصاً من جانب المذيعين الذين اتهموه بمحاولة «تقزيمهم». وهو ما كرّره أيضاً عدد من الصحافيين البارزين الذين يُعدون من مؤسسي القناة، ولم يهضموا تهمةاتهم. أما هو، فتابع عمله من دون الالتفات إلى منتقديه، محيطاً نفسه بمجموعة من الكوادر المعروفة بميولها الإسلامية، من بينهم بشير نافع وأيمن جاب الله، كما أسند عدداً من المناصب

المهمة إلى فلسطينيين وموظفين موالين لتوجهاته الإيديولوجية. وقد يكون أبرز ما سمعناه من انتقادات للرجل، صدر عن إعلاميين استقالوا من المحطة احتجاجاً على سياسته. هكذا قال الإعلامي المصري حافظ الميرازي: «خنفر شخص مهذب، لكنه يفتقر إلى الخبرة الصحافية المطلوبة لإدارة محطة مماثلة، فلا يكفي مثلاً أن تكون مراسلاً نشيطاً لتصبح مديراً لقناة بحجم «الجزيرة»». أما لينا زهر الدين، فقالت: «ما تغير في الجزيرة بعد وصول وضاح خنفر إلى إدارتها هو طريقة تعاطيه المتعالية مع الموظفين، وإغلاق أبوابه أمامهم، حتى وصل به الأمر إلى إلغاء الاجتماعات الخاصة بالمذيعين، واجهة القناة، كما أنه



تلميذ نجيب للاستخبارات الأميركية

ليال حداد

لم ينجح وضاح خنفر من ارتدادات «ويكيليكس». ومع نشر الموقع الشهير لبرقية «خطيرة» تفضح العلاقة بين المدير العام لـ «شبكة الجزيرة» ووكالة الاستخبارات العسكرية الأميركية، بات الإعلامي الفلسطيني في موقع لا يُحسد عليه حتماً. إذا وضاح خنفر الذي عرف كيف يُحمد كل الحرائق التي اندلعت في «الجزيرة»، يبحث اليوم بلا شك عن مخرج لائق يبعد عنه تهمة الرضوخ للإدارة الأميركية في تحديد السياسة التحريرية للفضائية



الظاهري وبن لادن في شريط بثته «الجزيرة» (2001)

القطرية. وهي السياسة نفسها التي طالما أكد خنفر أنها «لا تخضع لضغوط». وجاء في البرقية التي تحمل الرقم 05doha1765 ويعود تاريخها إلى 20 تشرين الأول (أكتوبر) 2005، أن مسؤولية الشؤون العامة في وزارة الدفاع الأميركية زارت وضاح خنفر «لمناقشة أحدث تقارير وكالة الاستخبارات العسكرية الأميركية عن قناة «الجزيرة» والمضمون المزج الذي ينشره موقع «الجزيرة نت»». وأوضح خنفر للمسؤول الأميركي أنه يُعد رداً مكتوباً على النقاط التي ذكرها التقرير الأميركي، ويطال

أشهر تموز (يوليو) وأب (أغسطس) وأيلول (سبتمبر). وأوضح أن أكثر المواضيع التي أثار استياء الحكومة الأميركية على الموقع الإلكتروني للفضائية القطرية قد جرى التخفيف من حدتها. وطلب منها «ترتيب طريقة إرسال التقارير»، مشيراً إلى أنه وجد أحدها على «آلة الفاكس»! إلا أن التعاون بين الطرفين لا يقف عند حدود تبادل التقارير، بل تظهر البرقية المرسله من سفارة الولايات المتحدة في الدوحة أن المسؤولية الأميركية أبلغت خنفر أنه «رغم انخفاض التغطية السلبية عموماً منذ شباط (فبراير)، شهد شهر أيلول

(سبتمبر) ارتفاعاً مقلقاً لهذه النوعية من البرامج». ولخصت آخر تقرير للحكومة الأميركية عن «الجزيرة»، فقالت بوضوح إن المشكلة تتعلق باعتماد المحطة على مصدرين في ما يتعلق بتغطية الأحداث في العراق، إلى جانب مشاكل «تحديد المصادر، واللغة المحرّضة، والفشل في إحداث توازن مع وجهات النظر المتطرفة، واستخدام أشرطة الإرهابيين».

أما وضاح خنفر من جهته، فذكر في اللقاء نفسه «ملاحظات» على التقرير الأميركي عن تغطية «الجزيرة» الذي طال شهري تموز (يوليو) وأب (أغسطس). وعلق بداية على تقرير